

Distr.: General  
1 August 2022  
Arabic  
Original: English

المجلس



الدورة السابعة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الثاني

كينغستون، 18-29 تموز/يوليه 2022

## بيان من رئيسة المجلس عن أعمال المجلس خلال الجزء الثاني من الدورة السابعة والعشرين

إضافة

### أولاً - استئناف الدورة

- 1 - عُقد الجزء الثاني من الدورة السابعة والعشرين للمجلس في الفترة من 18 إلى 29 تموز/يوليه 2022 في شكل مختلط. وعقدت الجلسات في فندق ناتسفردي كورت في كينغستون، بسبب أعمال التجديد الجارية في مركز جامايكا للمؤتمرات.
- 2 - وبعد مشاورات مع المكتب، ذهب الرأي، بعد النظر في المادة 39 من النظام الداخلي للمجلس والفقرة 18 من المذكرة الإعلامية بشأن الجوانب اللوجستية والإجرائية للدورة السابعة والعشرين للمجلس (الجزء الثاني) والجمعية (18 تموز/يوليه - 5 آب/أغسطس 2022) المؤرخة 3 حزيران/يونيه 2022، إلى أن جميع جلسات المجلس وأفرقتها العاملة لهذه الدورة سُنِّبَتْ فعاليتها عبر تلفزيون السلطة الدولية لقاع البحار على شبكة الإنترنت، ما لم يعترض أعضاء المجلس على ذلك.

### ثانياً - تقرير الأمين العام عن وثائق تفويض أعضاء المجلس

- 3 - في الجلسة 285، المعقودة في 26 تموز/يوليه 2022، أبلغ الأمين العام المجلس بأن وثائق تفويض رسمية قد وردت حتى ذلك التاريخ من 29 عضواً من أعضاء المجلس، وأن معلومات بشأن تعيين الممثلين قد أرسلت عن طريق الفاكس أو بمذكرات شفوية موقعة بالأحرف الأولى من ستة من أعضاء المجلس.



الرجاء إعادة استعمال الورق



### ثالثا - انتخاب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية

- 4 - في الجلسة 281، قدم الرئيس إلى المجلس إحاطة عن العمل الذي اضطلع به فريق الاتصال غير الرسمي المنشأ عملاً بمقرر المجلس المتعلق بانتخاب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية في عام 2022 (ISBA/27/C/20). وعقب تلك الإحاطة، استمرت المناقشات غير الرسمية بشأن آلية الانتخابات داخل فريق الاتصال في الفترة من 18 إلى 21 تموز/يوليه 2022.
- 5 - وفي الجلسة 284، عرض الرئيس مشروع مقرر للمجلس يتعلق بترشيح وانتخاب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية في ختام المناقشات التي أجراها فريق الاتصال غير الرسمي، لكي ينظر المجلس في مشروع المقرر. ولم يحصل توافق في الآراء على الاستمرار على أساس هذه الوثيقة، ولذلك طلب الرئيس مواصلة المناقشات غير الرسمية إلى حين التوصل إلى حل وسط.
- 6 - واعتمد المجلس في جلسته 289 المقرر ISBA/27/C/41 المتعلق بانتخاب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية.

### رابعا - حالة عقود الاستكشاف والمسائل ذات الصلة، بما في ذلك معلومات عن الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط عمل الاستكشاف الموافق عليها

- 7 - في الجلسة 281، أحاط المجلس علماً بتقرير الأمين العام عن حالة عقود الاستكشاف والمسائل ذات الصلة، بما في ذلك معلومات عن الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط عمل الاستكشاف الموافق عليها (ISBA/27/C/28). وأشار أيضاً إلى أنه تلقى إخطاراً من شركة بحوث الموارد المعدنية، ش. م. (Companhia de Pesquisa de Recursos Minerais S.A.)، تعلن فيه الشركة تخليها عن حقوقها في منطقة الاستكشاف الواردة في عقدها المتعلق باستكشاف قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت، إضافة إلى إخطار من البرازيل تعلن فيه إنهاء تركيتها للشركة.
- 8 - وأحاط المجلس علماً أيضاً بالاستعراض الدوري الخمسي لتنفيذ خطط العمل للفترة بين أيلول/سبتمبر 2021 وأيار/مايو 2022، لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات، المقدمة من حكومة الهند، ولاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات من قبل شركة ناورو لموارد المحيطات (Nauru Ocean Resources, Inc.)، ولاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات المقدمة من حكومة جزر كوك، وأحاط علماً كذلك بالاستعراضات الدورية التي ستجرى في عام 2022.

### خامسا - تقرير عن المسائل المتعلقة بالمؤسسة

- 9 - في الجلسة 281 أيضاً، استأنف المجلس نظره في تقرير الممثل الخاص للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار المعني بشؤون المؤسسة (ISBA/27/C/14)، ودُعي المجلس إلى الإحاطة علماً بمعلومات إضافية (ISBA/27/C/34 و ISBA/27/C/14/Corr.1).
- 10 - وناقش المجلس التوصيات الواردة في التقريرين والرامية إلى إنشاء منصب مدير عام مؤقت ضمن الأمانة باتباع نهج تدريجي في تشغيل المؤسسة. ولاحظ أن تعيين مدير عام مؤقت من شأنه أن يمكن المؤسسة من الاضطلاع بالمهام المنصوص عليها في الفرع 2 من مرفق اتفاق عام 1994 المتعلق بتنفيذ

الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، ومواصلة توفير المدخلات التي تمس الحاجة إليها بشأن وضع النظام المتعلقة بالاستغلال، على أساس مستمر، فضلا عن تمثيل مصالح المؤسسة في الدورات السنوية للسلطة.

11 - وأحاط المجلس علما بكون المجموعة الأفريقية ستقدم مشروع مقرر لينظر فيه المجلس في الجزء الثالث من الدورة السابعة والعشرين للمجلس.

## سادسا - تقرير الأمين العام عن حالة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميقة والمسائل ذات الصلة

12 - أحاط المجلس علما في جلسته 281 بتقرير الأمين العام عن حالة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميقة والمسائل ذات الصلة (ISBA/27/C/26). وتتضمن قاعدة بيانات السلطة على الإنترنت حاليا معلومات وردت مما مجموعه 37 دولة، أو تتضمن نصوص تلك التشريعات.

## سابعا - مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة

13 - لقد خُصص جانب كبير من الجزء الثاني من الدورة لإحراز تقدم في العمل بشأن مشروع النظام في إطار غير رسمي، تمشيا مع خريطة الطريق التي أقرها المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2021.

14 - وأحاط المجلس علما في جلسته 286 بالمعلومات الواردة في وثيقة قدمها وفد بلجيكا بشأن القواعد الواردة في مشروع النظام الأساسي لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة فيما يتصل بتطبيق الفقرة 1 (د) من الفرع 6 من مرفق اتفاق عام 1994 المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 (ISBA/27/C/13)، وطلب إلى اللجنة القانونية والتقنية أن تستخدم المعلومات المقدمة في الوثيقة، حسب الاقتضاء، عندما تنظر في مسألة تنفيذ الفقرة 1 (د) من الفرع 6 من مرفق الاتفاق.

## ألف - التقدم المحرز في الأفرقة العاملة

1 - الاجتماع الخامس للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها بموجب الفقرة 1 من المادة 13 من المرفق الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والفرع 8 من مرفق الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982

15 - في 18 و 19 تموز/يوليه 2022، عقد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها اجتماعه الخامس، برئاسة أولاف مايكلبوست (النرويج)، لمواصلة التقدم في العمل المتعلق بنظام الدفع الخاص بالعقيدات المتعددة الفلزات.

16 - وفي الجلسة 287 للمجلس، المعقودة في 28 تموز/يوليه، قدم الرئيس تقريرا شفويا إلى المجلس وقال إن باب تقديم إسهامات خطية في مشاريع مواد النظام ذات الصلة بنظام الدفع مفتوح حتى 1 أيلول/سبتمبر 2022 (انظر المرفق).

## 2 - الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها

17 - عقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها جلسات في 21 و 22 و 25 تموز/يوليه 2022.

18 - وفي الجلسة 287 للمجلس، قدمت المييرة، رايجلي ل. تاغا (فيجي)، تقريرها الشفوي إلى المجلس، وطلبت تقديم مقترحات نصية بشأن مشاريع مواد النظام 44 إلى 55 بحلول 1 أيلول/سبتمبر 2022 (انظر المرفق).

## 3 - الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاذ

19 - عقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاذ اجتماعه في 20 تموز/يوليه 2022.

20 - وفي الجلسة 287 للمجلس، قدمت المييرة، مورين تامونو (نيجيريا)، تقريرها الشفوي إلى المجلس وحددت 1 أيلول/سبتمبر موعداً نهائياً لتلقي المقترحات النصية بغية إعداد نص منقح تقدمه المييرة في الاجتماع المقبل للمجلس (انظر المرفق).

## 4 - الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية

21 - عقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية جلسيتين في 26 و 27 تموز/يوليه 2022.

22 - وفي الجلسة 287 للمجلس، قدمت الميسرتان المتشاركتان، جينا غيبين - غريبو (كوستاريكا) وكونستانسا فيغيروا (شيلي)، تقريرهما الشفوي إلى المجلس وحددتا يوم 15 أيلول/سبتمبر 2022 موعداً نهائياً لتلقي المقترحات النصية لإعداد نص منقح تقدمه الميسرتان في الجزء الثالث من الدورة (انظر المرفق).

## 5 - المفاوضات بشأن الديباجة والجزءين الثالث والعاشر من مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة

23 - في 28 تموز/يوليه 2022، اقترح رئيس المجلس أن تنتظر الجلسة العامة، في إطار غير رسمي، في الأجزاء الأخرى من النظام التي ليست مطروحة في الوقت الحالي لاستعراض الأفرقة العاملة القائمة، وذلك تمسحاً مع الفقرة 25 من بيان رئيس المجلس عن أعمال المجلس خلال الجزء الأول من الدورة السابعة والعشرين (ISBA/27/C/21).

24 - وفي ضوء بعض الاقتراحات الداعية إلى العمل بوثيقة تتضمن تعليقات من جميع الجهات صاحبة المصلحة، أعلن الرئيس أنه سيعمل مع الأمانة، فيما بين الدورات، لإعداد نص للتفاوض يُقدم في الجزء الثالث من الدورة السابعة والعشرين للمجلس.

## باء - العمل فيما بين الدورات واستعراض التقدم المحرز

25 - خلال الجلسة 287، ناقش المجلس اقتراحاً مقمداً من ألمانيا وكوستاريكا يطلب إلى الأمانة أن تكلف من يُجري دراستين عن استيعاب التكاليف البيئية الناجمة عن أنشطة الاستغلال في المنطقة في تكاليف إنتاج المعادن من المنطقة.

- 26 - وأبرز عدد من الوفود أهمية هذه الدراسة، وأعربت بعض الوفود عن وجهات نظرها بشأن الحاجة إلى تبسيط مشروع المقرر وتحديد معنى التكلفة البيئية، ورأت وفود أخرى ضرورة أن تشمل الدراسة الصناعات الاستخراجية وأهمية ضمان مشاركة اللجنة القانونية والتقنية في العمل، بما في ذلك في إعداد الإطار المرجعي لأي دراسة من هذا القبيل. وأتفق على أن يعمل مقدا المقترح مع الوفود الأخرى فيما بين الدورات من أجل إدراج اقتراحات ينظر فيها المجلس في الجزء الثالث من الدورة السابعة والعشرين.
- 27 - وفي الجلسة نفسها، عرض وفد ألمانيا مشروع مقرر لينظر فيه المجلس بشأن تحديد قيم عتبات بيئية ملزمة. واتفق عدد من الوفود على ضرورة مواءمة مشروع المقرر مع مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية التي تعمل اللجنة القانونية والتقنية حالياً على وضعها. وتم الاتفاق على أن يعمل وفد ألمانيا فيما بين الدورات مع الوفود الأخرى لتقديم اقتراح منقح لكي ينظر فيه المجلس في الجزء الثالث من الدورة السابعة والعشرين.
- 28 - وأتفق على أنه سوف يتعين القيام بمزيد من العمل فيما بين الدورات لصقل مشروع المقرر المتعلق بالعملية المقترحة لوضع العتبات.

#### الجدول الزمني لجلسات الجزء الثالث من الدورة السابعة والعشرين

- 29 - في الجلسة 288، وافق المجلس على مواصلة عمله خلال الجزء الثالث من الدورة السابعة والعشرين وفقاً للجدول الزمني التالي:
- (أ) المجلس يجتمع في جلسة عامة على مدى يومين ونصف اليوم؛
- (ب) الفريق العامل المفتوح العضوية يجتمع على مدى يومين؛
- (ج) الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها يجتمع على مدى يومين ونصف اليوم؛
- (د) الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاذ يجتمع على مدى يوم واحد؛
- (هـ) الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية يجتمع على مدى يومين اثنين.

### ثامنا - تقرير الأمين العام عن تنفيذ المقرر الذي اتخذه المجلس في عام 2021 بشأن تقرير رئيسة اللجنة القانونية والتقنية

- 30 - دُعي المجلس في جلسته 281 إلى الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ المقرر الذي اتخذه المجلس في عام 2021 بشأن تقرير رئيسة اللجنة القانونية والتقنية (ISBA/27/C/27). ورحب المجلس بالعمل الهام الذي اضطلعت به الأمانة العامة في جميع الجوانب، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة المتعاقدين؛ واستراتيجية السلطة في إدارة البيانات؛ والتعاون مع الهيئات الأخرى في إنشاء مبادرة Area 2030 لتجميع بيانات قياس الأعماق وغيرها من البيانات غير السرية التي يجمعها المتعاقدون.

## تاسعا - تقرير الأمين العام بشأن تفعيل لجنة التخطيط الاقتصادي

31 - أحاط المجلس علما، في جلسته 288، بالتقرير المتعلق بتفعيل لجنة التخطيط الاقتصادي (ISBA/27/C/25).

32 - وناقش المجلس الأساس القانوني والسياساتي للجنة، وتشكيلتها المقترحة ومجال تركيزها المباشر الذي سينصب على استعراض اتجاهات عرض وطلب وأسعار المعادن التي قد تستخرج من المنطقة والعوامل المؤثرة في هذه العناصر، ووضعت في الاعتبار مصالح كل من البلدان المستوردة والبلدان المصدرة، وبشكل خاص مصالح الدول النامية من بينها.

33 - وأحاط المجلس علما أيضا بتقدير التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات لاجتماع اللجنة على مدى أسبوع واحد في المرحلة المبكرة من عملها. وبينما اتفقت معظم الوفود على ضرورة ضمان تفعيل اللجنة قبل إقرار خطة العمل الأولى للاستغلال، ارتأت بعض الوفود أنه سيلزم مواصلة بحث الأمر بالنظر إلى الآثار المالية المترتبة على تفعيل اللجنة في ميزانية السلطة. وقرر المجلس مواصلة إبقاء المسألة مدرجة في جدول أعمال.

## عاشرا - تقرير رئيسة اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة

34 - عُرض على المجلس، في جلسته 285، تقرير رئيسة اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة وإنجازاتها.

35 - وأحاط المجلس علما بالتقرير وأثنى على العمل الجدي الذي قامت به اللجنة وإنجازاتها خلال الدورة الحالية وعلى مدى السنوات الست الماضية. ورحبت عدة وفود بالعمل المكثف المضطلع به فيما يتعلق بتنفيذ برامج التدريب التي يوفرها المتعاقدون. وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء عدم مشاركة بعض أعضاء اللجنة. واتخذ المجلس، استنادا إلى توصيات اللجنة، مقررًا بشأن تأجيل موعد التخلي عن منطقة مشمولة بعقد استكشاف، بناء على طلب معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار (ISBA/27/C/39).

36 - ولاحظ المجلس أن المتعاقدين التزموا إلى حد بعيد ببرامج أنشطتهم، واضطر بعضهم إلى إدخال تخفيضات أو تعديلات على أنشطتهم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتأخرت أقلية من المتعاقدين في تنفيذ برنامج عملها، ولذلك اعتمدوا على ما أنجز من عمل في مناطق مشمولة بعقود أخرى. وفي هذا الصدد، ارتأت بعض الوفود أنه سيكون من المفيد أن يعتمد المجلس مبادئ توجيهية للجنة تحدد العتبات المتعلقة بخطورة الإخلال الذي يتطلب تقديم تقرير إلى المجلس.

37 - ورحب المجلس بالعمل الذي اضطلعت به اللجنة في إعداد مشروع إجراءات موحدة لوضع خطط إقليمية للإدارة البيئية واستعراضها والموافقة عليها، ومشروع خطة إدارة لمنطقة التنمية في شمال مرتفع وسط المحيط الأطلسي. ولاحظ أن اللجنة ستقوم بإعداد مشروع إجراءات ومعايير النظر في طلب نقل الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقد استكشاف، لكي ينظر فيه المجلس، إلى جانب وثائق خطط الإدارة لكي ينظر فيها المجلس خلال الجزء الثالث من دورته السابعة والعشرين.

38 - وأحاط المجلس علماً بالعمل الذي اضطلعت به اللجنة، فضلاً عن استعراضها لبيان الأثر البيئي المقدم من شركة ناورو لموارد المحيطات، وبالأساس الذي استندت إليه في قرارها بألا توصي الأمين العام للسلطة بإدراج البيان في برنامج أنشطة الجهة المتعاقدة.

## حادي عشر - تقرير اللجنة المالية

39 - نظر المجلس في هذا البند من جدول الأعمال في جلستيه 282 و 285. ففي 20 تموز/يوليه 2022، قدم رئيس اللجنة المالية، في الجلسة 282، تقرير اللجنة المالية عن العمل الذي اضطلعت به اللجنة ومعلومات مستكملة عن الميزانية ومساائل مالية أخرى (ISBA/27/A/8-ISBA/27/C/36).

40 - وأعرب المجلس عن ارتياحه للنوعية العامة للتقرير ورحب بتوصيات اللجنة بشأن المسائل المالية والمتصلة بالميزانية، فضلاً عن التنقيحات المقترحة إدخالها على اختصاصات صندوق التبرعات الاستئماني لمساعدة أعضاء المجلس من الدول النامية على المشاركة.

41 - وأعربت بعض الوفود عن شواغل من الزيادات المدرجة في الميزانية المقترحة ولاحظت أن ذلك يعزى إلى حد بعيد إلى ارتفاع تكاليف المؤتمرات بسبب الاجتماعات الإضافية. وارتأت بعض الوفود أن تُعتبر التكاليف مصاريف غير متكررة، وطلبت أن تُنفذ الميزانية من هذا المنطلق، وأن تبقى اللجنة مسألة ارتفاع تكاليف المؤتمرات قيد الاستعراض.

42 - واعتمد المجلس في جلسته 286 مقراً بشأن المسائل المالية والمتصلة بالميزانية (ISBA/27/C/40). وأوصى المجلس الجمعية باعتماد ميزانية الفترة المالية 2023-2024 بمبلغ 22 256 000 دولار، على النحو الذي اقترحه الأمين العام وعدلته لجنة المالية (الوثيقة ISBA/27/A/3/Add.1/Rev.1-ISBA/27/C/22/Add.1/Rev.1).

## ثاني عشر - التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة

43 - نظر المجلس، في جلسته 289 المعقودة في 29 تموز/يوليه 2022، في مذكرة من الأمين العام بشأن مذكرة تفاهم بين السلطة الدولية لقاع البحار والاتحاد الأفريقي (ISBA/27/C/29). وبينت مذكرة الأمين العام الأسس المعللة لاقتراح مذكرة التفاهم، وأبرزت أن المنظمين تجمعهما مصالح مشتركة. وفي الجلسة نفسها، وافق المجلس على مذكرة التفاهم.

## ثالث عشر - مواعيد الدورة المقبلة

44 - يُعقد الجزء الثالث من الدورة السابعة والعشرين للمجلس في كينغستون من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

## المرفق

## تقارير شفوية

## أولا - تقرير شفوي مقدم من رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها، أولاف مايكلبوست (النرويج)

1 - عقد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها اجتماعه الخامس يومي 18 و 19 تموز/يوليه 2022. ويشيرُفني أن أقدم تقريرا عن النتائج التي توصل إليها الاجتماع.

2 - فبعد ظهر يوم 18 تموز/يوليه، قُدمت مذكرة الإحاطة الصادرة في 13 حزيران/يونيه 2022. وبعد الإشارة إلى المناقشات التي جرت في الدورات السابقة، اقترح أن يركز الفريق العامل المفتوح العضوية على مشروع النص الذي أعده الرئيس لمشاريع مواد النظام ذات الصلة والتنزيل الرابع والمعايير والمبادئ التوجيهية، وعلى مسائل معينة تتعلق بتقييم المنغنيز في العقيدات، وكذلك على ورقة موقف المجموعة الأفريقية بشأن مختلف الجوانب المتصلة بخيارات ومعدلات الدفع.

3 - وأبدى عدد كبير من المشاركين وجهات نظر مختلفة بشأن مختلف المسائل المتصلة بألية الدفع. فالبعض أعرب عن مواقف بشأن الخيار المفضّل، بينما اعتبر آخرون أن جميع الخيارات ينبغي أن تظل مطروحة على الطاولة. وأشار عدة مشاركين إلى المناقشات السابقة بشأن دراسة عن التكاليف البيئية وقالوا إنه ينبغي إجراء هذه الدراسة، على النحو الذي أوصى به الفريق العامل المفتوح العضوية المجلس في آذار/مارس 2022. وأشار بعض المشاركين إلى حلقة عمل استضافتها كندا والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة في تموز/يوليه 2022، وارتأوا أنه من الممكن زيادة التعاون بين السلطة والمنتدى.

4 - وفي 19 تموز/يوليه، أجرى الفريق العامل المفتوح العضوية قراءة أولى لمشاريع مواد النظام ذات الصلة بنظام الدفع. وقُدمت اقتراحات وأفكار مختلفة، والباب مفتوح لتقديم إسهامات خطية حتى 1 أيلول/سبتمبر 2022، وذلك من أجل مواصلة تنقيح مشروع النص لطرحة للمناقشة في الاجتماع المقبل الذي يعقده الفريق العامل المفتوح العضوية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

5 - وبعد قراءة مشاريع مواد النظام والتنزيل الرابع، قدم ريتشارد روث (معهد ماساشوستس للتكنولوجيا) عرضا عن استخدام مصطلحي "الطن المتري من الوزن الرطب" و "الطن المتري من الوزن الجاف"، تلاه عرض عن المسائل الخاصة بالمنغنيز فيما يتعلق بالتقييم، مشددا أيضا على الحاجة إلى الشفافية وتطبيق نهج قائم على الاستقلالية فيما يتعلق بالتسعير.

6 - وقدمت جنوب أفريقيا، باسم المجموعة الأفريقية، ورقة الموقف المؤرخة في حزيران/يونيه 2022، والتي قدمت مع المذكرة الشفوية EC/1 المؤرخة 27 حزيران/يونيه 2022. ورحب المشاركون بالورقة وسيبقى محتواها مفتوحا للمناقشة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

7 - وسوف تقدّم مذكرة إحاطة قبل انعقاد اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

## ثانياً - تقرير شفوي مقدم من ميسرة الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، رايجيلي تاغا (فيجي)

- 8 - عقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها جلساته في 21 و 22 و 25 تموز/يوليه 2022، تمشياً مع خريطة الطريق التي اعتمدها المجلس في دورته السادسة والعشرين.
- 9 - وبدأ الفريق العامل غير الرسمي في تلك الجلسات بقراءة النص المنقح الذي أعدته الميسرة (ISBA/27/C/IWG/ENV/CRP.1/REV.1)، بمشاركة مكثفة وبتأييد قوي لأهمية وضع أعلى المعايير لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها على النحو المبين في المادة 145 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ورحب كثير من المشاركين بالتعديلات التي أدخلت على النص المنقح الذي أعدته الميسرة، وحصل توافق في الآراء بين المشاركين على التحسينات التي أدخلت على التنقيح.
- 10 - وفي الجلسة الأولى للفريق العامل غير الرسمي، عرض وفد ألمانيا الوثيقة المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2022 بشأن العتبات البيئية المعيارية للتعدين في قاع البحار العميقة (ISBA/27/C/30). واقترح الاستناد في وضع هذه العتبات إلى الالتزامات البيئية بموجب اتفاقية قانون البحار، باعتبار ذلك نقطة بداية، والتركيز على العتبات المتصلة بالضغط، على أن يتم الاتفاق عليها باعتبارها معايير ملزمة. واقترحت ألمانيا إنشاء فريق عامل بين الدورات للنهوض بهذا العمل. وحظي الاقتراح بترحيب كثير من الوفود. وطلب البعض مزيداً من الوقت لاستعراض الاقتراح، بينما اقترح آخرون إدراج دور اللجنة القانونية والتقنية في العمل المتعلق بالعتبات. وأعدت ألمانيا مشروع مقرر للمجلس بشأن سبل المضي يناقش في الجلسة العامة.
- 11 - وفيما يتعلق بالملاحظات الهيكلية الشاملة، اقترح عدة مشاركين استيعاب تعاريف وتوضيحات المصطلحات المستحدثة حديثاً عند إحراز مزيد من التقدم في العمل المتعلق بمشروع النظام، بما في ذلك الحاجة إلى ضمان الاتساق مع الأحكام الأخرى الواردة في مشروع النظام. وكان هناك تأييد عام بين المشاركين لإدراج مشروع المادة المتعلقة بخطط الإدارة البيئية الإقليمية، ولضرورة أن تكون هذه الخطط موجودة قبل أن تنظر اللجنة في أي طلب يتعلق بخطة عمل. وبناء على ذلك، ارتأى عدة مشاركين أيضاً أنه ينبغي حذف عبارة "إن وجدت" من جميع مشاريع المواد عند الإشارة إلى خطط الإدارة البيئية الإقليمية.
- 12 - وبوجه عام، طُلب تبسيط الصياغة ودمج عدة أحكام، ولا سيما الأحكام المتعلقة بتقييم الأثر البيئي، وبيان الأثر البيئي، ومتطلبات الإبلاغ. وعلق عدة مشاركين على مستوى التفصيل الوارد في مشاريع المواد المتعلقة بتقييم الأثر البيئي وإدارة البيئة وخطة الإدارة والرصد البيئيين، مشيرين إلى أنه يمكن إدراج مزيد من التفاصيل في المعايير والمبادئ التوجيهية. وقدمت عدة اقتراحات لإدراج التشاور مع الجهات صاحبة المصلحة في عملية تقييم الأثر البيئي.
- 13 - واستمرت المناقشات بشأن التعدين التجريبي، بما في ذلك إمكانية اشتراط أن يكون التعدين التجريبي إلزامياً لتقديم طلب للموافقة على خطة عمل للاستغلال في المنطقة. وناقش المشاركون توقيت التعدين التجريبي ومسائل عملية أخرى متصلة به ومتطلبات تقييم أثره البيئي. وكان هناك تأييد واسع النطاق لإدراج حكم بشأن التعدين التجريبي في مشاريع مواد النظام المتعلقة بالاستغلال. ورأى بعض المشاركين أنه من الأفضل أن تُدرج أحكام التعدين التجريبي ضمن مشاريع المواد المتعلقة بالاستكشاف.
- 14 - ونوقش مقترح إنشاء صندوق للتعويضات البيئية. وشاد المشاركون بالحلقة الدراسية الشبكية التي عقدت في 21 حزيران/يونيه 2022 بشأن الصندوق المقترح، وأعربوا عن تقديرهم للوضوح الذي أتاحتته

الحلقة الدراسية. وركزت المناقشات على الغرض من الصندوق. وأبدى عدة مشاركين وجهات نظرهم وأعربوا عن استعدادهم لتقديم مقترحات نصية لتوفير مزيد من الوضوح بشأن الغرض من الصندوق. وأيد بعض المشاركين الرأي الذي يرى أن مبلغ المساهمة الذي ينبغي تقديمه إلى الصندوق ينبغي أن يقرره المجلس بناء على توصية من اللجنة المالية. وأقترح زيادة توضيح أوجه الترابط بين صندوق التعويضات البيئية وصندوق الاستدامة وضمان الأداء البيئي.

15 - وقدمت آراء مختلفة حول إجراء مزيد من المناقشات بشأن مشروع المعايير والمبادئ التوجيهية. واقترح إجراء استعراض لكل من مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية وما يقابلها من أحكام في مشاريع المواد. وفضلت وفود أخرى إعادة النظر في مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية في وقت لاحق، عندما تصبح مشاريع المواد في صيغة أكثر استقراراً. وفيما يتعلق بنهج مواصلة المناقشات بشأن المعايير والمبادئ التوجيهية، فإن الميسرة ستحتاج إلى مزيد من التوجيه بشأن هذه المسألة بعد تقدّم الفريق العامل في بحث النص الذي أعدته الميسرة ومشاريع المرفقات.

16 - وأجرى الفريق العامل غير الرسمي قراءة لمشاريع المواد 44 إلى 55. واقترحت الميسرة مواصلة قراءة مشاريع المواد 56 إلى 61 والمرفقات ذات الصلة في الجزء الثالث من الدورة السابعة والعشرين في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2022.

17 - وطلبت الميسرة تقديم جميع التعليقات والاقتراحات بشأن مشاريع المواد 44 إلى 55 بحلول 1 أيلول/سبتمبر 2022.

### ثالثاً - تقرير شفوي مقدم من ميسرة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاذ، مورين تامونو (نيجيريا)

18 - عقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاذ اجتماعه الثاني في 20 تموز/يوليه 2022. ويشرفني أن أقدم تقريراً عن النتائج التي توصل إليها الاجتماع.

19 - في صباح يوم 20 تموز/يوليه، عُرض عمل الفريق العامل غير الرسمي ومشروع النص الذي أعدته الميسرة الصادر في 8 تموز/يوليه 2022. وبعد الإشارة إلى المناقشات التي جرت في الدورات السابقة، اقترح أن يركز الفريق العامل غير الرسمي عمله على مشروع النص الذي أعده الرئيس للجزء الحادي عشر من مشاريع مواد النظام، بما في ذلك إجراء مناقشات عامة بشأن آلية التفتيش المناسبة والمسائل ذات الصلة.

20 - وقدم المشاركون تعليقاتهم العامة بشأن طائفة واسعة من المسائل الهامة، بما في ذلك المناقشات بشأن إنشاء الإطار المؤسسي الذي يمكن من خلاله الاضطلاع بفعالية بمهام التفتيش والامتثال والإنفاذ.

21 - وحصل توافق واسع في الآراء بين المشاركين على إنشاء هيئة تفتيش مستقلة لضمان الرصد الفعال للامتثال، وعلى تنقيح الإطار المقترح وفقاً لذلك. وفي هذا السياق، قدم بعض المشاركين لمحة عن الخيارات المتاحة لإنشاء لجنة معنية بالامتثال بوصفها هيئة فرعية تتبع للمجلس وتتلقى الدعم من الأمانة. وأبدى اهتمام بمواصلة بحث هذه المسألة وكيفية إنشاء هذه اللجنة. وأعربت بعض الوفود عن اهتمامها بالعمل فيما بين الدورات لمواصلة بحث مسألة إنشاء لجنة معنية بالامتثال وإجراء تحليل مقارن لنظم التفتيش القائمة ذات الصلة.

- 22 - وبعد ذلك، بدأ الفريق العامل غير الرسمي قراءته المدققة للنص المنقح المقدم من الميسرة فيما يتعلق بالجزء الحادي عشر من مشاريع مواد النظام.
- 23 - وخلال الجلسة الصباحية، أعرب المشاركون عن آرائهم بشأن مشاريع المواد 96 إلى 98. وفيما يتعلق بمشروع هاتين المادتين، أُبدي تأييد لوضع مدونة لقواعد سلوك المفتشين وجرت مناقشات بشأن الموضوع الذي ينبغي أن تدرج فيه هذه المدونة. وعلاوة على ذلك، أُبدي أيضا تأييد واسع النطاق لوضع قائمة بالمفتشين. وارتئي أن تنظيم عمليات من قبيل الترشيح والاختيار للإدراج في القائمة من الأفضل أن يُدرج في نص فرعي، كأن يكون ذلك في المعايير والمبادئ التوجيهية.
- 24 - وفي جلسة بعد الظهر، نوقشت مشاريع المواد 99 إلى 105. ومن بين الأمور التي نوقشت الكيفية التي يمكن من خلالها أن تُدرج شيئا فشيئا مسألة شدة العقوبات التي يتعين فرضها. ونوقشت مسألة الرصد، واقترح أيضا مواءمة المصطلحات وتحقيق انسجامها مع أجزاء أخرى من الاتفاقية لضمان التوحيد في اللغة المستعملة.
- 25 - وبغية إحراز تقدم في مشاريع المواد، ستقوم الميسرة بتجميع المقترحات النصية المكتوبة المقدمة من الوفود، بغية إعداد نص منقح تقدمه الميسرة في اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر. وطُلب إلى المندوبين تقديم تعليقاتهم في موعد أقصاه 1 أيلول/سبتمبر 2022 حتى تتمكن الميسرة من إعداد مشروع نص منقح.

#### رابعا - تقرير شفوي مقدم من الميسرتين المتشاركتين للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية، كونستانسا فيغويرو (شيلي) وجينا غيبين - غريبو (كوستاريكا)

[الأصل: بالإسبانية]

- 26 - بعد تجديد الامتثال على الثقة التي وُضعت فينا لتيسير أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية، يشرفنا، بصفتنا ميسرتين متشاركتين، أن نقدم للمجلس تقريرا عن العمل المنجز في الجزء الثاني من دورة المجلس السابعة والعشرين.
- 27 - وتجدر الإشارة إلى أنه خلال دورة المجلس السادسة والعشرين المستأنفة، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2021، وافق المجلس على خريطة طريق للعمل على مشروع النظام في عام 2022 (ISBA/26/C/13/Add.1، المرفق)، بما في ذلك عمل الأفرقة العاملة غير الرسمية.
- 28 - ولعلكم تذكرون أن الأمانة تفضلت بتعميم وثيقة إعلامية مشفوعة بمشروع اقتراح، مؤرخة 5 تموز/يوليه 2022 (ISBA/27/C/TWG/IM/CRP.1)، أعدتها الميسرتان المتشاركتان، والتي نُظر من خلالها في المقترحات التي قدمتها الوفود بشأن مشاريع المواد 1 إلى 5 من الجزأين الأول والثاني من مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/25/C/WP.1)، فضلا عن التعليقات التي أدلت بها الوفود خلال جلسة العمل الأولى للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية، المعقودة خلال الجزء الأول من دورة المجلس السابعة والعشرين، في آذار/مارس 2022.
- 29 - وبالإضافة إلى ذلك، واستكمالاً للوثيقة المشار إليها، تم إرفاق معلومات أخرى ذات صلة بالموضوع، من قبيل ما يلي: (أ) تجميع مبسط يتضمن المقترحات المقدمة من كل وفد؛ (ب) وثيقة تتضمن بيانا تفصيليا بكل ولاية من الولايات المنوطة بمختلف أجهزة السلطة الدولية لقاع البحار، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاق عام 1994 المتعلق بالجزء الحادي عشر من الاتفاقية، والاتفاقات الأخرى

السارية بالفعل، وذلك حتى يكون واضحا لدى الوفود جميع مجالات اختصاص والتزامات كل هيئة من هذه الهيئات، وليكون البيان التفصيلي أداة مفيدة في المفاوضات. وتبين الوثيقة مصدر الولاية والهيئة التي تُتأط بها الولاية. وقد أوضحت الميسرتان المتشاركتان أن البيان التفصيلي يمكن تحسينه، حيث يُعرض باعتباره وثيقة يُرجى أن تقدم الوفود الأخرى مساهمات لتحسينها بقصد أن تكون أداة يُسترشد بها في الاضطلاع بالمسؤوليات التي يمنحها نظام الاستغلال لكل واحدة من الهيئات. وأشار إلى أنه، في ذلك الوقت، ينبغي أن يشمل التعيين المذكور - في حال قرر المجلس ذلك في المستقبل - الهيئات الفرعية الأخرى للمجلس مثل لجنة الامتثال أو اللجنة الاستشارية البيئية، على سبيل المثال. وتُذكر أنه ينبغي عندما يحين الوقت أن يشمل هذا البيان التفصيلي - إذا قرر المجلس ذلك في المستقبل - هيئات فرعية أخرى تابعة للمجلس قد يتم إنشاؤها، مثل لجنة الامتثال، أو المفتشية، أو اللجنة الاستشارية البيئية، على سبيل المثال.

30 - ووفقا لبرنامج عمل المجلس، اجتمع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية بعد ظهر يوم 26 تموز/يوليه وطوال يوم 27 تموز/يوليه لمناقشة النص المقترح الذي جُمعت فيه نماذج المقترحات الـ 39 التي قدمها 13 وفدا.

#### منهجية عمل الفريق العامل غير الرسمي وتطورها

31 - بعد ظهر يوم 26 تموز/يوليه، افتتحت الميسرتان المتشاركتان استعراض المشاريع المقترحة للمواد 1 إلى 5 من الجزء الأول والجزء الثاني من مشروع نظام الاستغلال، فقرة بفقرة، من خلال عرض نص الوثيقة على شاشة (ISBA/27/C/IWG/IM/CRP.1)، الأمر الذي مكن من الإحاطة بمقترحات الوفود بكل دقة، وأثنت الوفود على هذه الآلية باعتبارها أداة ناجعة للتقدم في العمل.

32 - وأثناء المناقشة المتعلقة بمشروع المادة 1، "استخدام المصطلحات والنطاق"، ظهر لدى الوفود ميل إلى مناقشة ما يلي:

(أ) الإشارات الواردة إلى تطبيق "الاتفاقات الدولية ذات الصلة"، حيث فضلت وفود كثيرة حذف العبارة، لاحتمال عدم اليقين القانوني الناجم عن عدم تحديد الأحكام التي تعتبر ذات صلة؛

(ب) توحيد مفهوم "قواعد السلطة"، حيث أشارت بعض الوفود إلى أن هذا المصطلح يمكن فهمه بالمعنى الواسع الذي يشمل المعايير والمبادئ التوجيهية؛

(ج) التوافق بين نظام الاستكشاف ونظام الاستغلال، ولا سيما فيما يتعلق بطريقة استخدام المفاهيم؛

(د) إخضاع النظام للمعايير الدولية الأخرى؛

(هـ) التطبيق الموحد وغير التمييزي لمواد النظام.

33 - وفيما يتعلق بالمادة 1، أمكن إحراز تقدم بشأن المقترحات بقدر كبير من التوافق، وهي مقترحات تبقى على حال مطروحة لتتظر فيها الوفود ومفتوحة لتقديم مقترحات جديدة بشأن مواضيع محددة.

34 - وخلال المناقشات التي جرت بشأن المادة 2، "السياسات والمبادئ الأساسية"، تناولت الوفود بالتحليل مسألة ما إذا كان ينبغي إدراج قائمة محددة من المبادئ والسياسات التي تحكم تنفيذ النظام، أو ما إذا كان ينبغي، بدلا من ذلك، إبراد إشارة أكثر عمومية إليها في النص. وفي هذا الصدد، اقترح أحد

الوفود تبسيط نص النظام من خلال ربطه بشكل صارم بالمبادئ والسياسات المنصوص عليها في اتفاقية قانون البحار. وأعربت عدة وفود في هذا الصدد عن اهتمامها بالمسألة وطلبت مزيداً من الوقت لتتساور مع عواصمها حتى تكون قادرة على إبداء تعليقاتها. وبالمثل، أبدت وفود أخرى اهتمامها بتبسيط النص والاكتفاء بإدراج المبادئ التي لا ترد في الاتفاقية، مثل مبادئ الشفافية والمساءلة ومشاركة الأطراف المهتمة، من بين أمور أخرى. وطُرحت نقطة أولية يمكن استكمالها، وهي عبارة عن اقتراح قدمه أحد الوفود من شأنه أن يسمح باختصار المادة 2 قليلاً ما. وتنتظر الميسرتان المتشاركتان تعليقات الوفود على المقترحات المذكورة لإدراجها في النص.

35 - وفيما يتعلق بالمناقشات التي تناولت المادة 3، "واجب التعاون وتبادل المعلومات"، كررت الوفود تأكيد الحاجة إلى حذف عبارة "قصارى الجهود" المرتبطة بواجب التعاون بين المتعاقدين وأعضاء السلطة، مع شمل المؤسسة في هذا الحكم، إضافة إلى الجهات الفاعلة الأخرى، مثل مقدمي الطلبات. وطلبت الوفود أيضاً إدراج واجب "ضمان" تنفيذ عمليتي الإعلام والمشاركة العامة. وفي هذا الصدد، أعربت بعض الوفود عن الحاجة إلى تحديد دور هذه الالتزامات بالنسبة للدول المزكية وإمكانية تنفيذ عمليات لهذا الغرض. ومن ناحية أخرى، ناقشت الوفود باستفاضة مسألة استخدام المصطلحين "مجاورة" و "ذات صلة" عند الإشارة إلى الدول الساحلية. وفي هذا الصدد، كان التوجه العام واضحاً فيما يتعلق بالحاجة إلى مزيد من الوقت ومواصلة المناقشة حتى تعمل الوفود على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المفاهيم التي شملها التحليل مع منظور الأضرار التي يمكن أن تصيب الدول الساحلية أو بالقرب من منطقة الأنشطة، أو في ظروف ذات صلة بتلك الأنشطة.

#### من حوادث الجلسات

36 - تجدر الإشارة إلى أن جلسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية، التي كان من المقرر أن تبدأ في 26 تموز/يوليه، الساعة 15:00، تعين تأجيلها بسبب المناقشات بشأن آلية انتخاب اللجنة القانونية والتقنية التي استمرت حتى الساعة 16:30، الأمر الذي أدى إلى تأخير عمل كان بالإمكان إنجازه. وعلى نفس المنوال.

37 - تعين في 27 تموز/يوليه تأجيل جلسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية لمدة ساعة واحدة، حيث كانت البداية الفعلية للجلسة على الساعة 11:00 صباحاً، بسبب مشاكل فنية، حيث لم يتمكن المترجمون الشفويون من القيام بعملهم، الأمر الذي جعل المناقشة صعبة.

#### إشادة بعمل مميز

38 - في افتتاح جلسة العمل في 27 تموز/يوليه، وجهت الميسرتان المتشاركتان إشادة مقتضبة إلى عالمة الفرنسية ميريام سيثويه التي كرست حياتها لفهم أعماق البحار.

#### استنتاجات

39 - على الرغم من الصعوبات التي حالت دون الوفاء بالجدول الزمني لأعمال الفريق غير الرسمي، وبفضل مشاركة جميع الوفود وإسهاماتها القيمة، فقد أمكن إجراء مناقشة نشطة ستتيح للفريق العامل غير الرسمي إحراز تقدم في اجتماعه المقرر عقده في أواخر تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

- 40 - أحرز تقدم بشأن نصوص أضيّق نطاقا لمشاريع المواد 1 و 2 و 3.
- 41 - تلتزم الميسرتان بتنظيم حلقة دراسية شبكية حول السيطرة الفعلية، يُستفاد منها في صياغة العديد من مواد مشروع النظام.
- 42 - وتقرر أن ترسل المقترحات النصية المقدمة من الوفود إلى الأمانة بحلول 15 أيلول/سبتمبر. وفي ضوء ذلك سُنصاغ الوثيقة الأساسية للدورة المقبلة، حيث سَتُجمع فيها المقترحات وتُقدم للمناقشة.
- 43 - وتعرب الميسرتان المتشاركتان عن تقديرهما لمشاركة جميع الوفود، ولا سيما للتعاون القيم المبذول من الأمانة، سواء خلال العمل الذي سبق اجتماعات الفريق العامل غير الرسمي أو خلال الاجتماعات، ولا سيما من السيدة غوينايل وجينا ولينا ويونغ شنغ، كما تعربان عن تقديرهما للمترجمين الشفويين الذين يجعلون إجراء هذه المناقشة أمرا ممكنا.